

الثورة مسار يستوجب التغيير الجذري

لا الإصلاحات الجزئية

المهندس: أحد أضلاع الأمن الطاقى المستدام

كلمة العدد

الحديث عن أن تونس قادرة على تصدير الطاقة بعد سنة 2035، أو التنويع مصادر الإنتاج، وكذلك الإشارة إلى أزمة نقص الكوادر والخبرات داخل المؤسسات الوطنية.

إن المنفعة الطاقية، أو ما يمكن أن نسميه بالأمن الطاقى المستدام، لأي دولة تسعى لحماية سيادتها وضمان نموها الاقتصادي تقوم على ثلاثة ركائز استراتيجية متكاملة:

أولاً: تعدد مصادر الطاقة كالمزج بين الطاقة الأحفورية، والطاقات المتجددة - شمسية، رياح، كهرومائية -، والطاقة النووية، وهي من الأمور التي أكرمنا الله سبحانه وتعالى منها من واسع فضله.

ثانياً: الخبرات الفنية من مهندسين وفنيين وإداريين أكفاء، وهو الضلع الذي يشهد العالم بوفرته في بلادنا حتى لكانه يحق لنا القول أنه يفيض لدينا عن الحاجة. كل ذلك مع الإصرار على الاستثمار في البحث العلمي لتطوير حلول طاقية محلية وتصنيع قطع الغيار الأساسية - مثل الألواح الشمسية أو التوربينات - وفتح المجال مطلقاً أمام المستثمرين والباحثين المحليين.

ثالثاً: القرار السياسى الذي يحمي مقدرات البلاد المادية والبشرية، ويصمد أمام الضغوط السياسية لقوى الهيمنة الاستعمارية، والثبات أمام الحروب الجيوسياسية التي تعتمدها الدول الكبرى.

أما الموارد المالية التي كثيراً ما يتذرع بها المهزومون أمام الضغوط الخارجية فإنها متوفرة في بلادنا، ولسنا في حاجة إلى القروض لو فتحنا المبادرة لأبناء البلاد يفجرون طاقاتهم في كل ما يمنحه لهم الحكم الشرعى من حرية المبادرة فيما هو حلال غير حرام. ولعل في عقود اللزمات التي مكنت السلطة القائمة اليوم للشركات الناهية في أن تستثمر وحدها دون أي طرف محلي، في إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوية، ما يفصح فساد السياسة المتبعة، خاصة وأن سيدة بوزيد مثلاً لا يتجاوز 135 مليون دينار للمرحلة الأولى، وهو المقدار الذي يمكن لأي من رجال الأعمال في تونس أن يوفره، إذا اعتمدت سياسة البناء المرحلي، فنضمن منعنا الطاقة ونكفد المستثمر عن رقابنا ونؤسس لبنية اقتصادية صلبة.

إذا كان الرئيس يعتبر أن الثورة قد أجهضت، فما طبيعة التغيير الجذري الذي يقترحه لتجاوز أسباب هذا الإجهاض؟ وهل تكفي الثورة التشريعية والفكر الجديد لتحقيق

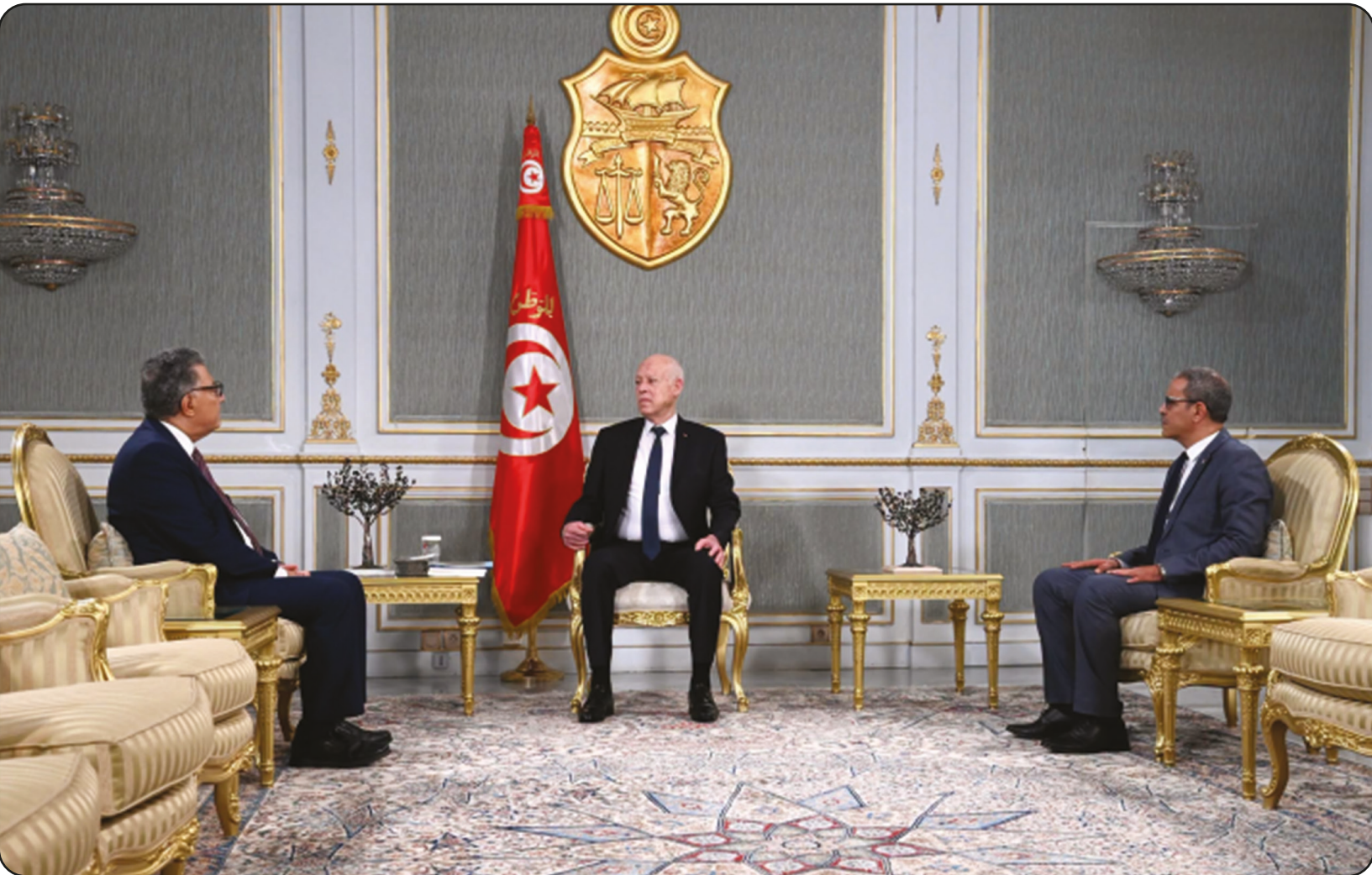
لا يماري أحد في أن المهندس لتونسي يتمتع بقيمة علمية مميزة ومستوى أكاديمي جيد، مما فتح له الأبواب عالمياً وبشكل لافت، رغم التحديات الراهنة في ظروف العمل والأجور. فكفاءته وصلابته الأكاديمية، والتي تشربها عبر تكوين علمي وتقني صارم في مدارس عريقة مثل المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس.

إلا أن هذه الصورة الوردية، ظاهراً، للمهندس التونسي ولقطاع الهندسة في تونس تخفي مأساة حقيقية، تصل حد الجريمة المرتكبة في حق البلاد. فلم يعد يخفى على أحد أن هجرة المهندسين التونسيين باتت تشكل تهديداً خطيراً ومباشراً للاقتصاد والتنمية في البلاد.

وأمام تآكل قاعدة البحث العلمي تبعاً للمغادرة المستمرة للإطارات، وتراجع قاعدة الكفاءات في مجالات التدريس والبحث المحلي، وتوسيع الفجوة بين تونس والبلدان الصناعية، والذي لم يعد بالإمكان تجاهله من قبل أهل الاختصاص، ورغم الدور الأساسى الذي تضطلع به العمادة في حماية اللقب العلمى وتنظيم المهنة، فإن المائدة المستديرة التي نظمتها عمادة المهندسين التونسيين يوم الثلاثاء 6 أكتوبر 2026 بدار المهندس بتونس لعرض وتقديم "خارطة الطريق الطاقية لتونس (2027 - 2035)، والتي حُدد سقفها باعتماد "مخطط وطنى للأمن الكهربائى والاستعداد المبكر لصيف 2027 بعيداً عن الحلول الظرفية" لتفادي تكرار أزمة الطاقة التي شهدتها البلاد في صائفة 2026، لم ترتق إلى حجم المأساة التي ترزخ تحتها بلادنا، وجانبت المعضلة إلى فرع لا يغني عن أصل القضية شيئاً، وذلك لسببين:

— أولاً: إن الحديث، في مثل الحال التي آلت إليها البلاد، ويمر بها واقع الهندسة والمهندس في تونس، عن عدم تكرار أزمة الطاقة التي شهدتها البلاد في صائفة 2026، يختصر القضية في أمر فرعى كان يمكن معالجته بإحسان إدارة شركة الكهرباء والغاز المحلية.

— ثانياً: إن تعمد العمادة النأي عن بحث قضية الطاقة وعلاقتها بقطاع الهندسة والمهندسين على المستوى السياسى ودور السلط المتعاقبة على حكم البلاد وإدارة هذا المرفق تخصيصاً، يحد من فاعلية الندوة ومن جدوى مقترحاتها، حين اقتصر بحثها على المستوى الفنى، مثل



القرن الثامن عشر حركة فكرية نقدية مهدت لبناء تصور جديد للمجتمع قائم على عقيدة فصل الدين عن الحياة، والديمقراطية والحرية. واستند هذا التحول إلى نظريات روسو ولوك ومونتسكيو وفولتير. ونفس الشيء حدث مع الثورة البلشفية التي قامت على نظريات المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية.

إن المشروع الحضاري الوحيد القادر على إنجاح الثورة وتحرير منطقتنا الإسلامية من القبضة الغربية لا يمكن أن يكون إلا الإسلام. فقد أثبتت الأحداث التي عصفت بالأمة في السنوات الأخيرة، بما لا يدع مجالاً للشك، أنه لا انفكاك من أغلال المنظومة الدولية، التي تمثل أصل البلاء، إلا عبر مشروع سياسى على قياس الأمة الإسلامية، مشروع عابر للحدود السياسية والقومية والقطرية، يهَيئ الأمة في لحظة تاريخية فاصلة لأن تجتمع تحت راية واحدة، وقيادة واحدة، وفي ظل دولة واحدة: دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

إن ما تفتقده الثورة اليوم حقاً هو القيادة السياسية الواعية المخلصة، التي تنظر إلى الأحداث بعين بصيرة، وتستنبط الحلول من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وتضع كل شأن في موضعه وزمانه كما أمر الله، وتجمع جموع الثائرين على مشروع إسلامى كامل متكامل. قيادة تتعامل مع الوقائع بمنهج رباني واضح، فتجمع قوى الأمة الحقيقية، وتسير بها نحو الخلاص المنشود، بإعادة المسلمين إلى العيش في ظل الإسلام، وتطبيق شرع الله الحنيف، في كنف دولة الخلافة على منهاج النبوة، الدولة التي تقيم موازين العدل والقسط كما أمر الله جل في علاه.

السياسية والمشروع الحضاري الذي يحقق مبتغى الثورة. لذلك فإن الشعب التونسى عندما ثار إنما ثار على كل من تسبب في ماسيه من الغرب وعملائه إلى الأنظمة الوضعية التي تحكم بغير ما أنزل الله. أما الحديث عن «فكر ثوري يقوم على مفاهيم جديدة» داخل دستور وضعى امتداداً للذاتير السابقة، وعن ثورة تشريعية لا تمس جوهر النظام، فليس سوى إنتاج لنفس النظام والثقاف عن مطالب الثائرين. فالثورة وبصرف النظر عن العقيدة التي تقف خلفها، والرؤية التي تسعى لتحقيقها، هي عملية تهدف إلى تغيير النظام القائم واستبداله بنظام جديد. أي هي تغيير شامل لجميع مناحي الحياة، تستلزم بالضرورة تغيير الأنظمة التي تنظم شؤون المجتمع تغيير جذرياً، بما يجعلها منسجمة مع عقيدة الثائرين.

فالمسألة ليست في إعلان القطيعة مع الماضي مع الإبقاء على نفس النظام، بل في تغيير النظام مع تحديد البديل الحضاري الذي ينبثق عن عقيدة الأمة.

التسلح بمشروع حضاري نابع من عقيدة الأمة:

إنّ العنصر الأساسى لنجاح الثورة، والضمانة الحقيقية لمنع الالتفاف على مسار التغيير الشامل، هو التسلح بمشروع حضاري متكامل، يُبنى على أساسه نمط جديد للسلطة، ويُحدث تغييراً عميقاً في المجتمع، ويؤسس لإعادة توحيد المنطقة من جديد. فالثورات في التاريخ لم تنشأ من فراغ، بل كانت دائماً ثمرة بناء فكري سابق، وصدى لنظريات مفكري عصورها.

أهداف الثورة، أم أنّ الأمر يستوجب مشروعاً سياسياً وحضارياً متكاملًا يقطع مع المنظومة الوضعية التي ثار عليها الشعب التونسى؟

ثم إن الحديث عن ثورة تشريعية يفترض تحديد الأسس الفكرية للتشريعات الجديدة؟ إذ لا يكفي أن تكون التشريعات جديدة حتى يكون النظام الذي انبثقت عنه نظاماً جديداً. فقد تكون التشريعات جديدة ولكنها في إطار نفس المبدأ العلماني الذي يفصل الإسلام عن الحياة، فنكون هذه التشريعات عبارة عن مسكنات لإعادة إنتاج نفس النظام الوضعى الذي ثار عليه الشعب. فالثورة لم تكن على الإسلام ولا على أفكار الإسلام وإنما كانت على دولة الحداثة وأنظمتها الوضعية الفاشلة التي لم تجلب لأهل تونس إلا البؤس والخراب.

ولفهم هذه المسألة، لا بد من الرجوع إلى المطلب الأساسى الذي خرجت الجماهير من أجله فيما عُرف بأيقونة الربيع العربى: «الشعب يريد إسقاط النظام»، أي إسقاط النظام القائم واستبداله بنظام جديد. فالأمر لم يكن مجرد مطالبة بتغيير الأشخاص الذين يتولون الحكم، بل هو رفض النظام القائم والمطالبة بتغييره. وبما أن النظام السياسى يؤطر الدستور وتركزه القوانين، فإن الثورة تمثل تغييراً جذرياً يشمل الدستور والقواعد التي انبثقت منها. فهي عملية تغيير جذرية في المجتمع، وثمره صراع فكري ضخم بين الجماهير وكفاح سياسى ضد سياسات الحكام، ينتج عنه تغيير البنية السياسية والتشريعية والتنفيذية للنظام القائم، وإعادة بناء السلطة والمجتمع على أسس فكرية مختلفة تماماً عما كان سائداً قبلها، استناداً إلى العقيدة الأساسية التي تحدد الرؤية

أثناء اللقاء الذي جمعه يوم 8 أكتوبر الجارى بقصر قرطاج برئيس مجلس نواب الشعب إبراهيم بوبرباله ورئيس المجلس الوطنى للجهات والأقاليم عماد الدربالى، قال الرئيس قيس سعيد أنّ العمل متواصل دون انقطاع من أجل الاستجابة لمطالب الشعب التونسى، ليس من خلال التشريعات فحسب، بل أيضاً عبر فكر ثوري يقوم على مفاهيم جديدة.

وكان الرئيس سعيد قد أكد في مناسبات سابقة ضرورة إحداث ثورة تشريعية تستجيب لتطلعات الشعب التونسى. كما اعتبر أنّ يوم 14 جانفى 2011 مثل تاريخ إجهاض الثورة، متهما أطرافاً فاسدة لم يسفها بمحاولة إجهاض المسار الثورى.

هذه التصريحات المتفرقة تعيد إلى الواجهة سؤالاً جوهرياً: هل يمكن لثورة تشريعية وفكر «ثوري» يقوم على مفاهيم جديدة أن يتحقق داخل إطار دستوري وضعى هو فى جوهره امتداد للدستور الذي ثار عليه الناس، وبفكر غربى مستورد كالحرية الشخصية وفصل الإسلام عن الحياة؟

لقد سبق للرئيس أن وصف ثورة 14 جانفى بأنها أجهضت. هذا التوصيف يستوجب تحديد طبيعة الإجهاض وأسبابه. فإذا كانت الثورة لم تحقق أهدافها، فهل الأهداف هي "شغل، حرية، كرامة وطنية"، أم أن المسألة تمتد إلى طبيعة النظام الذى أعيد تشكيله والأسس الفكرية والسياسية التي يقوم عليها.

وإذا كان الرئيس يعتبر أنّ الثورة قد أجهضت، فما طبيعة التغيير الجذري الذى يقترحه لتجاوز أسباب هذا الإجهاض؟ وهل تكفي الثورة التشريعية والفكر الجديد لتحقيق

حرب أمريكا وإيران

بين القوة الطاغية والقوة الناشئة

العسكرية ومقاومة الشعوب هي القشة التي قصمت ظهر البعير. وهذه العوامل لا بد من النظر فيها بتجرد وهي:

- ❖ الانتشار والتوسع الاستعماري
- ❖ الإفساد في الأرض واستعباد الشعوب
- ❖ نهب خيرات الشعوب المستعبدة وتجويعها وإذلالها
- ❖ صراع هذه الإمبراطوريات ومكائدها لبعضها
- ❖ فساد المبدأ الذي قامت عليه حيث يقوم على المصالح والإفساد
- ❖ الاستكبار في الأرض والإيغال في العظمة التي تخالف السنن الكونية؛ فمن نازع الله في كبريائه وعظمته قصمه الله
- ❖ غياب العدالة في هذه الإمبراطوريات

فالإمبراطوريات السابقة تصارع اليوم فقط على البقاء لشعورها أن الفناء قادم لا محالة.

وإن أمريكا ليست بدعاً من تلك التي سبقتها؛ فقد خرجت للعالم بعدما استتب أمرها في قلب المحيطات، وبعدها أفنت ملايين من أبناء أمريكا الأصليين وحولتهم إلى تراث شعبي. وكانت فرصتها الحرب العالمية الثانية التي سبقت لها، وبذلك أصبحت هي الإمبراطورية الرابعة تتقاسم العالم بينها وبين الاتحاد السوفيتي، حيث اتفقتا على تصفية الإمبراطوريات السابقة وعلى رأسها بريطانيا العظمى وفرنسا العظمى. وبعد تقليص وجودهما، انقضت أمريكا على الاتحاد السوفيتي بمخططاتها ومؤامراتها، يساعدها في ذلك إفلاس المبدأ الشيوعي وفراغه من تقديم شيء للشعوب التي ترزح تحت نيره، فانهارت هذه الإمبراطورية وأزيلت من على الخارطة السياسية واضمحلت إلى أن

إن الحرب الدائرة بين قوة طاغية في عددها وعدتها، وما تملكه من تقنيات وتفوق جوي ساحق، وقوة بحرية عملاقة لا تضاهي، وقوة برية عدداً ولوجستياً صعب تصورها، وقواعد عسكرية على طول الأرض وعرضها، وتدور في فلكها العديد من الدول القوية التي تقوم على خدمتها، ودول صاغرة طائفة تعيش فقط لخدمتها.

وهي تقاتل على أرض غيرها مجنباً عمقها الاستراتيجي وقاعدتها الكبرى أمريكا بعيداً عن يد الأعداء ومحمية بالمحيطات والمسافات وقوة الردع النووية وأخواتها، والأقمار الصناعية التي ترقب الأرض شبراً شبراً، وأقوى أجهزة الاستخبارات في العالم.

وأمام هذا الوصف لهذه الكتلة العسكرية الطاغية التي أخطأت قيادتها السياسية في حسابات البيدر الإيراني؛ هذه الكتلة الصغيرة في عددها وعدتها وإمكاناتها وما تملكه من بنى متهاكة، يبرز الوعد الإلهي النافذ ليعيد رسم المشهد من منظور أوسع وأعمق؛ فإن الملك لله ينزعه ممن يشاء متى شاء، ولو كانوا أعظم قوة عالمياً مثل أمريكا، ويهب الملك لمن يشاء متى شاء لقوة أقل منها ولو انعدمت الأسباب.

وما نراه اليوم من سقوط الإمبراطوريات التي عايشناها نحن منذ خمسين عاماً فقط، يجعلنا نتوقف قليلاً للتدبر؛ فالإمبراطوريات البريطانية والفرنسية والسوفيتية سقطت وانهارت بعد أن انتشرت في مشارق الأرض ومغاربها، واستعبدت الشعوب أيما استعباد، وامتصت كل خيراتها بلا هوادة، ولكنها سقطت بدون حرب مباشرة أدت إلى هزيمتها، وانهارت انهياراً عجيباً وما بقي لها إلا اسمها الأصلي: فرنسا، بريطانيا، روسيا.

ولو نظرنا نظرة فاحصة في أسباب سقوطها لأدركنا أنها ليست هزيمة عسكرية بهذا المعنى، فقد اجتمعت عليها عوامل أخرى جعلت الحملات

وصلت لروسيا اليوم، والتي هي ليست قادرة على حماية عاصمتها موسكو وأراضيها.

ما جرى لسابقاتها لم يكن عبرة لآخر الإمبراطوريات العالمية أمريكا، ولم يكن لها في الدروس معتبر، بل زادها ذلك غروراً وتكبراً في الأرض واستنزافاً لخيرات الشعوب وإفقارهم وتلذذاً بجوعاتهم، بل تجاوز حدود طغيانها أنها اعتبرت قتل الشعوب وتدمير بلادهم أمراً طبيعياً ولازماً؛ فهي التي دمرت فيتنام، وقصفت اليابان بالسلاح الذري، ودمرت أفغانستان والعراق وسوريا وليبيا واليمن ولبنان وإيران، وما زالت سادرة في غيها وطغيانها وإفسادها في الأرض. وأعمالها تفردتها وقوتها الطاغية عن أن ترى سنن الله التي أهلكت من سبقها كيف فعلت بهم وهي تفعل بها ما فعلت بسابقاتها.

إن أمريكا أفرغت من الداخل فأصبحت كبيت العنكبوت، وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون. أدرك كثير من عقلاء أمريكا وكثير من مفكرها هذا الواقع، وهم الآن يصفون هذا الضعف والسقوط، ولكنه عمى القوة والغرور وخوف الآخرين منها جعلها تعمى عن رؤية هوانها وضعفها وما يجري في داخلها من تمزق مجتمعي وانحلال أخلاقي لا نظير له، ومن فقر وجوع وأزمات ومديونية تجاوزت 40 تريليون دولار يستحيل سداها.

ولكنه العمى الذي لا شفاء منه، والسقوط الذي لا مرد له؛ ولذلك فإن أمريكا آيلة للسقوط الداخلي والانكفاء عن المسرح الدولي شاءت أم أبت، رضيت أم لم ترض؛ فهي تصارع سنن الله في الطغاة والظالمين والمتكبرين والمفسدين في الأرض. ونرجو الله العلي القدير أن نشهد ساعة سقوطها العظيم والمزلزل وأن يكون ذلك على أيدينا، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرَخُ الْمُؤْمِنُونَ * بِضُرِّ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

بقلم أ. سالم أبو سبيتان

نريد لمدارسنا ان تكون مساجد يذكر فيها اسم الله

وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المناهج الفاسدة في هذا فانها لا يمكنها لوحدها ان تكون السبب الوحيد لما وصلت اليه مؤسساتنا التعليمية والدليل ان هذه المناهج قديمة مطبقة منذ ما لا يقل عن الخمسين سنة ولكن لم يكن الوضع بهذا السوء ولكن ما زاد الطين بلة هي المواد الإعلامية التي أصبحت تنشر على القنوات الخاصة والعمومية ووسائل التواصل الاجتماعي والتي شجعت بشكل كبير على نشر السلوكيات المنحرفة وخاصة المسلسلات التي تعرض في شهر رمضان معظم والتي يحفظ كلماتها النابية والسوقية الصغار قبل الكبار وخاصة ان الممثلين فيها من الشباب الصغار في السن والتلاميذ والموجهة إليهم خصيصا فتصور لنا أسوء أنواع العلاقات داخل الوسط التربوي سواء بين التلاميذ فيما بينهم أو بين التلاميذ و اساتذتهم ... و لا ننسى بالتأكيد التنامي اليومي لدخول أطنان من المخدرات الموجهة إليهم بالأساس بمختلف المفعولات و التأثيرات مما دفع العديد من الأولياء و الأساتذة و حتى التلاميذ إلى دق ناقوس الخطر والبحث عن حلول بصفة فردية او جماعية لإنقاذ جيل بأكمله و كلهم لسان واحد هل إلى خروج من سبيل و اعتبر البعض أن نشر سلوكيات وعادات حميدة داخل المعاهد من شأنه ان يأثر على التلاميذ و يساهم في الحد

بقلم إسراء التركي

قراءة في خفايا الاستنفار الأمني والخطاب الحربي الأوروبي المتصاعد ضد روسيا

بسرعة شديدة؛ فقد زاد الإنفاق الأساسي لدول الناتو الأوروبية وكندا بنحو 20٪ في سنة 2025 وحدها. وإن كان خطر روسيا حقيقياً، لكن إعادة تسليح أوروبا له أيضاً دوافع استراتيجية وعسكرية وصناعية وسياسية واقتصادية مستقلة عن حجم خطر روسيا المباشر.

ثم هناك عامل الصين وغزو صناعاتها وتكنولوجياها لأوروبا الأمر الذي حول أوروبا لسوق صينية، فغزو الصين الاقتصادي لأوروبا عبر فائض القدرة والإنتاج الصناعي الصيني فاقم عجز أوروبا التجاري الذي بلغ سنوياً 360 مليار يورو أي بمعدل 22,3٪ من إجمالي الواردات الأوروبية، ومعه تعاضلت المعضلة الصناعية والتكنولوجية الأوروبية، فقد اختزلت الصين سوق السيارات الكهربائية والبطاريات والبرمجيات والتكنولوجيا والطاقة الخضراء، ففي الربع الثاني لسنة 2026 وحده بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من الصين 153,6 مليار يورو بمعدل 21,9٪ من حجم الواردات من خارج الاتحاد، والذي زاد من حدة أزمة أوروبا تجاه الصين هو استنزاف قاعدتها الصناعية وضرب قطاعها الصناعي الحيوي عبر انكماش صادرات أوروبا للصين وارتفاع وارداتها منها (كمثال أزمة قطاع صناعة السيارات الحيوي الحادة في ألمانيا، ففي تموز/يوليو 2026 وحده هبط إنتاج قطاع السيارات الألماني بمعدل 9,2٪، مع فقدان أكثر من 109 ألف منصب شغل في هذا القطاع حتى نهاية 2025). هذا الوضع جعل المفوضية الأوروبية تتحدث بصوت مرتفع عن معالجة الاختلالات وضرورة التكافؤ في العلاقة الأوروبية الصينية.

والسبب الرئيسي لتلك الاختلالات تدهور وتقهرق الصناعات الأوروبية وضعف الابتكار والتطوير على مستوى التكنولوجيا والمحركات الكهربائية والرقائق والبرمجيات. ويرى الاتحاد الأوروبي ودوله المركزية ضرورة استراتيجية قصوى في إعادة بناء اقتصادها وتطوير بنيتها الصناعية والتكنولوجية لصد هجمة الصين والتبعية العسكرية والتكنولوجية لأمريكا، وأن المحرك الأساسي لذلك هي الصناعة الحربية فهي المختبر والمعمل الأساسي لتطوير الصناعة والتكنولوجيا الأوروبية.

فالعامل الصيني وتحدياته كذلك من أهم الدوافع وراء هذا الاستنفار والخطاب الحربي المتصاعد لإعادة بناء وتطوير العسكرية والصناعة الفلكية وفوق كل هذا إفلاسها الثقافي والحضاري هو العقدة التي يتعسر ويتعذر حلها أوروبا بل وغريباً... هي إرهابات موت الغرب وما تنفع في ذلك التماثم ولا البراشم!

بقلم أ. مناجي محمد

داخل الفضاء الأوروبي المجاور لها تحديداً، تدخل في خانة الدفاع وردات الفعل على الدعم الأوروبي المتنامي لأوكرانيا، ولا تصنف في باب الهجوم على دول أوروبا.

كما أن هذا الاستنفار الحربي الأوروبي، تنفي التقارير الأوروبية نفسها وتقديرات الاستخبارات الأوروبية من كونه مقدمة لحرب أوروبا الوشيكية على روسيا، فبحسب تقارير وتقديرات أوروبية رسمية ومؤسسية "تضع نهاية العقد الحالي وبالأخص 2029-2030، كنقطة زمنية مهمة لقدرة روسيا المحتملة على تهديد دولة من دول الناتو". فيجب الانتباه إلى أن هذه التقارير لم ترد فيها أية إشارة لقيام روسيا بهجوم عسكري على أوروبا عام 2030؛ بل تتحدث غالباً عن بلوغ القدرة العسكرية الروسية مستوياتها الحرج أو امتلاك خيار شن الحرب، فهي تحليل للوضع المستقبلي للقوة العسكرية الروسية وليست تقارير لخوض حرب طارئة.

وهو ما يطرح السؤال الأهم من وراء هذا الاستنفار الأمني والخطاب الحربي المتصاعد في أوروبا حالياً؟ والجواب أن تفسير ذلك راجع إلى عامل من خارج أوروبا بالغ الأهمية والخطورة على الأمن الاستراتيجي الأوروبي، وهو أمريكا وصدمة ترامب في رفع الغطاء والمظلة الأمنية عن أوروبا، وتنصله من التزامات الحلف الأطلسي ورمي أوروبا بأعبائه المالية والعسكرية وقد اختبرت أوروبا ذلك مع حرب أوكرانيا.

فصدمة الاعتماد على أمريكا والتي زاد من معضلتها اعتماد أوروبا الشديد على سلاح أمريكا، حيث بلغ معدل الاعتماد مستوى التبعية العسكرية 64٪ من واردات السلاح الأوروبية أمريكية خصوصاً الطيران.

ف وراء الخطاب الحربي المتصاعد صدمة المظلة الأمنية الأمريكية التي بدأت في التآكل ومازق الاعتماد الشديد على السلاح الأمريكي غير المضمون مع تقلبات الإدارات الأمريكية والانقسام السياسي الأمريكي الحاد وتداعيات ذلك على أوروبا، ومعها انكشاف أعطاب أوروبا الاستراتيجية والعسكرية.

فهذا الخطاب الحربي الأوروبي غابته الخفية وهدفه الحقيقي هو إعادة بناء قدرات أوروبا العسكرية والصناعية والتكنولوجية الذاتية، وما يستتجبه من نفقات ضخمة طائلة ومكلفة ومرهقة مجتمعياً في ظل أزمة أوروبا الاقتصادية الخائقة وانحسار مجالها الاستعماري وانكماش عائداته والاحتقان الشعبي المتنامي.

فحرب روسيا على أوكرانيا باتت ترى فيها أوروبا فرصة تاريخية لإعادة بناء الصناعة العسكرية الأوروبية ومعها تطوير صناعاتها وبناء تكنولوجيتها وتميربها نفقاتها وتكاليفها مجتمعياً تحت مطرقة التهديد الأمني الوجودي الروسي لأوروبا.

فالإنفاق الدفاعي الأوروبي ارتفع

شكلت الحرب الروسية الأوكرانية بالمفهوم الاستراتيجي حرباً كبرى بين قوى كبرى، روسيا كفاعل مباشر وأمريكا وأوروبا من الخلف وأوكرانيا هي مسرحها، فتأثيرها الاستراتيجي على الموقف الدولي أخطر وأعمق.

فهدف أمريكا من الحرب هو إغراق روسيا في مستنقعها لمنع أي تحالف بين روسيا والصين، مع كسر وشل قوة روسيا العسكرية، وكذلك جعل هذه الحرب شغل وهاجس أوروبا لعزلها عن الساحة الدولية، وحددت أمريكا سقفاً محدداً ومحدوداً ومستوى من تعفن الحرب الأوكرانية الروسية إلى أن هذه التقارير لم ترد فيها أية إشارة لقيام روسيا بهجوم عسكري على أوروبا عام 2030؛ بل تتحدث غالباً عن بلوغ القدرة العسكرية الروسية مستوياتها الحرج أو امتلاك خيار شن الحرب، فهي تحليل للوضع المستقبلي للقوة العسكرية الروسية وليست تقارير لخوض حرب طارئة.

أما بريطانيا فترى في هذه الحرب فرصتها الكبرى لخلط الأوراق الدولية وإعادة الفرز وتشكيل الموقف الدولي بما يخدم سياساتها الاستعمارية. فهذا السخاء المسموم في دعم بريطانيا لأوكرانيا هدفه الدفع بهذه الحرب إلى شفير الحرب الدولية الكبرى، طمعاً منها في تغيير هيكل الموقف الدولي وميزان القوى لاستعادة نفوذها الاستعماري المفقود.

أما أوروبا وحالة الاستنفار والخطاب الحربي المتصاعد فيها حالياً، فكأنها تستعد لحرب وشيكة وهجوم كاسح ضد روسيا، فهذا الموقف يستدعي قراءة متأنية للوضع الأوروبي والحالة الاستراتيجية والعسكرية لدول أوروبا وتحديد دولها الفاعلة في سياساتها كألمانيا وفرنسا وإيطاليا.

فرغم الخطاب الحربي المتصاعد والتحذيرات المتنامية من خطر الحرب الروسية الأوكرانية وتحولها من حرب داخل أوكرانيا إلى أزمة أمنية أوروبية، وتوصيفها بأنها أخطر تهديد للأمن الأوروبي منذ عقود، ومن كون الانتهاكات الجوية وأعمال التخريب والهجمات السيبرانية والأنشطة الهجينة الروسية ضد دول الناتو وأوروبا ازدادت في الآونة الأخيرة. لكن هذا الخطاب الحربي الأوروبي رغم حدته وعلو نبرته يحجب النظر للدوافع والأسباب والأهداف الحقيقية له.

وإن كانت حرب روسيا على أوكرانيا تشكل تهديداً أمنياً لأوروبا، فروسيا متورطة وغارقة في حرب أوكرانيا، وما انفك وزير خارجيتها لافروف يصرح بوضوح شديد ويكرر أن روسيا لا تسعى لحرب أوروبا، ففي 27 أيلول/سبتمبر 2025 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قال إن روسيا "لم تكن لديها، وليس لديها، نية لمهاجمة الناتو أو الاتحاد الأوروبي"، وأضاف أن بوتين دحض مراراً هذه الاتهامات، وفي 9 شباط/فبراير 2026 قال لافروف "لن نهاجم أي جزء من أوروبا، ليست لدينا أي أسباب للقيام بذلك"، وفي 16 أيلول/سبتمبر 2026 في كاترينبورغ كرّر أن روسيا "لا تنوي مهاجمة الدول الغربية ولا مصلحة لها في ذلك" وقال إن موسكو سبقت أن أكدت ذلك مراراً. كما أن زيادة الأنشطة الهجينة الروسية

حين يشتد المخاض أي مولود ينتظره العالم؟

بإعادة توزيع القوة بين أمريكا والصين أو أوروبا أو غيرها داخل المبدأ الرأسمالي نفسه، بل تصبح المسألة أعمق: هل سيولد نظام جديد يحو كل صور الاستغلال البشري وكل أشكال التدمير الممنهج للمجتمعات والقيم الإنسانية، فيؤسس لصور مختلفة جذريا للقوة والسيادة والوحدة؟

في هذا المشهد القاتم، نرى الأمة الإسلامية جزءاً أصيلاً في عملية تشكل البديل الحضاري الذي تنتظره البشرية، وهذا ما تمليه عقيدتها، أمة تتألم تحت وطأة واقعها الممزق، وتعيش آثار فقدان دورها القيادي وموقعها الريادي ومكانتها الحضارية، لكنها موعودة بالنصر وتحمل في أعماقها مقومات النهوض واستعادة ذلك الدور الذي ملأ جنبات التاريخ.

فالأمة التي فقدت كيانه السياسي الجامع قبل قرن، وتوزعت بعد ذلك بين كيانات كرتونية وحدود وهمية ومشاريع سياسية متعددة ومتنافرة، لم تفقد وجودها الحضاري ولا الرابط العقدي الذي جمعها، بل ظلت ثراكم الوعي لتجيب عن سؤال واحد: كيف تستعيد الأمة وحدتها وقرارها ومكانتها؟

إن الجواب لا يكون بترقيع الرأسمالية، ولا باستبدال تبعية بتبعية، وإنما بإعادة بناء كيان سياسي جامع يستند إلى الإسلام ويجمع المسلمين تحت قيادة واحدة، قبضا على الدين وعضا على السنة بالنواجز، وهنا تكتمل دلالة المخاض.

فإذا كان المخاض يعني أن واقعاً قديماً بلغ مرحلة العجز، وأن عناصر واقع جديد بدأت تتشكل، فإن المولود في تصور الواعين هو الوعد والبشرى: خلافة راشدة على منهاج النبوة، سيكون لها موقع فاعل في العالم، لا مجرد مساحة تتنافس عليها القوى الكبرى.

قد يطول المخاض، وقد تتعثر محاولات الولادة، لكن الثابت أن مفهوم القوة نفسه يعاد تشكيله، وأن كل المؤسسات والقواعد والتحالفات التي أنتجتها الرأسمالية مهددة في أسس بنيانها القابل للانهيار.

وهذا ما بات يخشاه الغرب أكثر من أي وقت مضى، ولذلك زادت شراسته ووحشيته خوفاً من طوفان الأمة، لتنام إدراكه بقرب قدوم المولود.

ختاماً: إن المرحلة فاصلة بين واقع يموت تدريجياً وواقع سيولد قريباً بإذن الله، والعالم اليوم يقف في هذه المنطقة الفاصلة. والأمة التي ظن بعضهم أن هدم كيانها السياسي قد أنهى دورها ما زالت حاضرة ما دام كتاب ربها بين أيديها وما دام فيها رجال مخلصون يحملون دعوة استئناف العيش بالإسلام، ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾.

بقلم المهندس وسام الأطرش

أصوات الإنقاذ والمراجعة، وقد اتسع الخرق على الراقع، فيما تشرئب أعناق الشعوب انتظاراً لمولود جديد، ولنظام دولي بديل لم تتشكل ملامحه بعد، لكن المؤكد أن البشرية جمعاء باتت أشد حاجة إلى نظام أكثر أمناً وعدلاً، وأقدر على مواجهة الظلم والطغيان وما أفرزه النظام الرأسمالي من أزمت وكوارث لم تعد آثارها مقصورة على مجتمع أو دولة، بل غدت عبئاً يثقل كاهل الكوكب بأسره.

وما دامت الدول تقوم أساساً على الأفكار، فإن القوة تبدأ من القدرة على وضع القواعد والمعايير التي تتحرك وفقها الدول والمعاملات الدولية، ومن القدرة على التأثير في السياسة الدولية انطلاقاً من فكرة مبدئية تهتم بإنسانية الإنسان.

وهنا نجد القوى الكبرى، تعيش حالة إفلاس فكري وتيه حضاري جعلتها تتخندق في مربع التعادل السياسي، حتى صار الكل يحاول أن يستمد قوته من تراجع قوة الآخرين. وهكذا، فإن التنافس بين القوى الكبرى اليوم ليس تنافساً على النفوذ فقط، بل على من يملك القدرة على تشكيل البيئة التي سيعمل العالم داخلها غداً.

لكن المخاض لا يحدث بين الدول الكبرى وحدها. إنه يحدث في بنية العالم نفسها. فالدول ما زالت الفاعل الأساسي، لكن الشركات التكنولوجية أصبحت تمتلك قدرات عابرة للحدود، تستمد قوتها من رأس المال والشبكات المالية العالمية، ومن احتكار المعرفة والبيانات والبنية الرقمية، ومن تحالفاتها مع مراكز القوة السياسية والأمنية، بما فيها شبكات النفوذ المرتبطة بكيان يهود والحركة الصهيونية، وهو ما يمنح بعضها قدرة على تجاوز الحدود والإفلات من كثير من أدوات الرقابة التي تملكها الدول الأضعف.

والاقتصاد العالمي ما زال مترابطاً، لكن سلاسل الإمداد أصبحت جزءاً من الحسابات الاستراتيجية. والتكنولوجيا تتقدم بسرعة أكبر من قدرة المؤسسات السياسية على تنظيمها. أما المؤسسات الدولية، فما زالت قائمة، لكن القواعد التي قامت عليها لم تعد تستوعب وحدها كل التحولات الجديدة.

وهكذا يتعايش القديم والجديد في لحظة واحدة: مؤسسات القرن العشرين مع أدوات القرن الحادي والعشرين، ودول ذات سيادة مع قوى اقتصادية وتكنولوجية عابرة للحدود، وقواعد قديمة مع حروب هجينة وموازنين قوة تتغير باستمرار. لكن إذا كان هذا هو المخاض الذي يمر به العالم، بكل ما يحمله من وحشية وانهايار للقيم الإنسانية، فأي مولود يمكن أن يخرج من رحم هذا الألم؟

هنا لا يصح الأمر متعلقاً فقط

كشفت المواجهة مع إيران أن ميزان القوة في العالم لم يعد يُقرأ بالأرقام وحدها، فالدولة التي تملك أضخم الجيوش وأحدث الأسلحة وأكبر القواعد العسكرية وأوسع شبكات التحالف قد تبلغ سقفاً لا تستطيع تجاوزه، وقد اكتشفت أمريكا في هذه المواجهة حدود قدرتها على تحويل تفوقها العسكري والتقني إلى حسم عسكري أو سياسي كامل.

في المقابل، لم تعد القوة محصورة في الجيوش والاقتصادات، بل أصبحت تمتد إلى التكنولوجيا والرقائق والذكاء الاصطناعي والطاقة والبيانات وسلاسل الإمداد والقدرة على التأثير في القواعد والمعايير التي تحكم هذا العالم المترنخ. ولذلك فإن ما يجري يتجاوز انتقال النفوذ من قوة إلى أخرى، كما يظن البعض، إنما هو اضطراب يصيب بنية النظام الدولي برمته، حيث تتراجع قدرة القديم على ضبط المشهد وتتوالى دعوات إنقاذه من داخل هذه الفوضى، بينما لم تتشكل بعد ملامح البديل. ومن هنا تكتسب كلمة المخاض معناها الحقيقي: مرحلة يتداعى فيها واقع مُشوّه، وتتخلق في أحشائه ملامح واقع آخر، دون أن يكون المولود قد ظهر بعد.

في الأمم المتحدة تجتمع الدول داخل مؤسسة أنشئت لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بينما تواجه المؤسسة نفسها أسئلة حول قدرتها على التعامل مع أزمت عالم أكثر تعقيداً ومع أنشطة تقع دون عتبة النزاع المسلح. وفي واشنطن وبكين يتواصل التنافس على التجارة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد والرقائق والذكاء الاصطناعي، في صراع يتجاوز الأسواق إلى قواعد المستقبل. وهنا يقول رئيس الصين من واشنطن إن أمريكا والصين ينبغي أن تكونا شريكتين لا متنافستين.

وفي أوروبا تتزايد المخاوف والأسئلة حول الأمن والطاقة والاستقلال الاستراتيجي وموقع القارة بين القوى الكبرى وخاصة أمام موجة تهديدات روسيا الهجينة. أما التكنولوجيا، فقد خرجت من كونها قطاعاً اقتصادياً إلى أن أصبحت جزءاً من الأمن والسيادة والنفوذ الدولي. أما حكام المسلمين، فأمثلهم طريقة من يتباكى على فلسطين وينتقد صمت النظام الدولي، وهو شريك في الجريمة،

والأفهل يمر تحرير الأقصى عبر التمسح باعتاب الأمم المتحدة؟ هذه المشاهد كلها تبدو منفصلة، لكنها في مجموعها تكشف أن النظام الدولي لم يعد كافياً لضبط النزاعات أو حصرها، وأن مؤسساته لم تعد قادرة على حماية القواعد التي قام عليها، بعدما كشفت الحروب والانتهاكات، ولا سيما في غزة، اتساع الفجوة بين ما تنص عليه مواثيقه وما تستطيع مؤسساته فعله على الأرض. ومن داخل هذه الفجوة العميقة تتعالى

فمتى يُدرك الجميع أن الاستعمار لا يمنح الاستقرار، بل يمنح الوصاية، وأن الأنظمة التابعة لا تحمي أهاليها، بل تحمي ساداتها؟ الإجابة ليست في واشنطن ولا في لندن ولا في بكين. الإجابة عند المسلمين في هذه الأرض، وأهل القوة فيهم، إذا استعادوا زمام المبادرة، فقاموا لدينهم وأقاموا خلافتهم قبل أن يبتلعهم البحر.

بقلم أياسين بن يحيى

القرن الإفريقي: خريطة اشتعال من هرمز إلى باب المندب



مع واشنطن، لكن من دون أن تتحول قوتها الإقليمية إلى نفوذ مستقل يتعارض مع المصالح الأمريكية.

لكن ما نراه اليوم ليس امتداداً لتلك الحكمة، بل قطيعة معها. فالاستعمار الغربي، الذي رسم حدود هذه المنطقة بمسطرة ومزاج، لم يكن يوماً حريصاً على استقرارها، بل كان يحرك أوراقها حسب تقلبات مصالحه.

رسم خطوطاً هنا، وأشعل نزاعات هناك، وأورث المنطقة جراحاً لم تندمل. واليوم، تعود تلك السياسة بأوجه جديدة: حتى كيان يهود أصبح يرى في القرن الإفريقي وبحر العرب حدودي أو دعم خارجي مزعوم لفصيل مسلح أن يربط أزمت كانت منفصلة نسبياً. ولذلك، فإن السؤال الأهم ليس فقط: إلى متى يتحمل الإقليم هذا التوتر؟ بل أيضاً: هل تستطيع الأطراف فصل ملفات النيل والوصول إلى البحر الأحمر عن الصراع الداخلي الإثيوبي، أم ستتعامل معها بوصفها معركة استراتيجية واحدة؟

فإذا فشلت في الفصل بينها، تصبح كل تسوية في ملف رهينة للتصعيد في ملف آخر. وهذا، هو أخطر ما يكشفه المشهد الراهن.

من حكمة النجاشي إلى نزوات المستعمر

قال صلى الله عليه وسلم : اتركوا الحبشة ما تركوكم، هذه الأرض التي تتقاطع فيها اليوم المصالح وتتصادم التحالفات، لم تكن يوماً ساحة للفوضى، بل كانت مهداً للحكمة والعدل. في هذه البقعة من العالم،

لجأ المسلمون الأوائل إلى النجاشي ملك الحبشة، فوجدوا عنده الأمان، وقال النبي ﷺ عن أرضه: «إن بها مصر، كنانة الله في أرضه، التي حماها الله من الفتن، والتي قال عنها النبي ﷺ: «إنكم ستفتحون مصر، وهي أرض يُسمى فيها القيراط، فإذا فتحتموها فأحسنوا إلى أهلها، فإن لهم ذمة ورحماً». ومن هنا، من اليمن، خرجت الحكمة، وقال النبي ﷺ: «الإيمان يمان، والحكمة

للدول المشاطئة». القاهرة تحترق على جبهتين في وقت واحد. سد النهضة الإثيوبي يهدد حصتها المائية، والمفاوضات مجمدة منذ 2024، وإثيوبيا ترفض أي اتفاق ملزم حول قواعد الملء والتشغيل. وفي الوقت نفسه، يلتهم اضطراب البحر الأحمر إيرادات قناة السويس: خسائر بلغت 16.5 مليار دولار بين نوفمبر 2023 وجوبلية 2026، وتراجع الإيرادات من 10 مليارات دولار سنوياً إلى 3,3 مليارات. القناة التي كانت شريان الحياة، أصبحت جرحاً نازفاً.

لكن مصر لا تريد حرباً، ولا تستطيع أن تبقى خارج اللعبة. تتحرك بين التحالفات الدبلوماسية والضغوط القانونية، باحثة عن موقع في خريطة تتغير من حولها.

أما واشنطن فقد رفعت العقوبات عن أسمرها في 18 سبتمبر 2026، في توقيت مدروس بعناية: بعد أيام من إعلان التحالف السباعي، وقبل أسبوعين من قطع العلاقات الإثيوبية-الإريتيرية. لم يكن القرار مجرد إجراء تقني، بل إشارة إلى أن الجغرافيا تسبق المبدأ. إريتريا تمتلك سواحل طويلة على البحر الأحمر، وموانئ عصب ومضوع، وقرباً استراتيجياً من باب المندب، واستثمارات صينية في الطرق والاتصالات ضمن «الحزام والطريق».

لكن تعد أسمرها دولة معزولة، بل تحولت إلى «دولة ارتكاز» في أي ترتيب أمني للبحر الأحمر. وهي ترحب بالانفتاح الأمريكي، لكنها لا تريد أن تتحول إلى قاعدة أمريكية صريحة. وهنا تكمن المفارقة: فواشنطن رفعت العقوبات لتأمين مصالحها، بأن منحت أسمرها ورقة قوة إضافية في مواجهتها مع أديس أبابا، وفي نفس الوقت تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على استقرار إثيوبيا بما يجعلها وقادرة على التعاون

مع مصر — بين سد النهضة وجحيم القناة

في 4 أكتوبر 2026، استضافت مصر قمة العلمين الرباعية ووقعت اتفاقيات دفاع مشترك مع إريتريا والصومال، وأعلنت أن «حوكمة البحر الأحمر مسؤولية حصرية

غضب الطلاب يهز فرنسا.. هل يتحول من أزمة دولة إلى أزمة حضارة..؟



لوجودها واستمرارها؛ فعلى كاهل الثقافة بُنيت حضارة الأمة وتحدد أهدافها وغاياتها ويتميز نمط عيشها، وبالثقافة تُصاغ شخصيات أفرادها وينصهرون في بوتقة واحدة متفردة عن سائر الأمم.

وفي المقابل، لطالما تغنى الغرب و أشباه المثقفين من بني جلدتنا بالحضارة الغربية كونها أساس التقدم و الحداثة و الأبعاد القيمة للنظام الديمقراطي المعتمد في الأنظمة الغربية، و كونه النظام المرسخ للقيم الكونية كالحرية و العدالة و المساواة مقدمين لنا هذه الأنظمة العلمانية الديمقراطية كونها منقذ البشرية، و لكن ها هي دولة الحداثة والديمقراطية فرنسا تحصد وتردي النظام التعليمي و تفاقم الازمات التي أنتجت لأهلها الشقاء و المظالم.

ولا يخفى أن ما تعيشه فرنسا اليوم من أزمة هو نتيجة حتمية لتبنيها لحضارة رأسمالية فصلت الدين عن الحياة، وجعلت غاية لتكريس التبعية و الهيمنة معتمدة على شعوب العالم و منه عالما الإسلامي.

إن النظرة المستنيرة لمظاهرات تلاميذ المدارس الثانوية في فرنسا توجب علينا ألا نرى في هذه القضية أمرا متجددا فقط بل اعتبارها حلقة من سلسلة متصلة من الانكسارات الحضارية و المبدئية لحضارة قامت على الاحتكار والابتزاز و تأسست على النهب والاستغلال، فإن كل ذلك سيساهم في إضعاف الثقة في نموذج الحداثة الغربية وديمقراطيتها لدى شعوبها، و مع تفاقم هذا السقوط الحضاري يبرز الإسلام كبديل حضاري متكامل في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة تنقذ البشرية من الدول الفاشلة و من مظاهر الإهمال و غياب المسؤولية.

بقلم أ. محمد زروق

ونقص في الصيانة و قاعات لم تدهن جدرانها منذ سنوات وتبدو نوافذها التي تخترقها الرياح غير قادرة على الصمود أكثر، فيما تقطر أسقفها ماء كلما هطلت الأمطار، لتُصَف بالتالي غير آمنة. وتفتقر إلى بنية تحتية سليمة، فبعضها شُيّد في خلال الاستعمار الفرنسي في خمسينيات القرن الماضي من دون أن يُصار إلى صيانتها في ما بعد، وبعض آخر منها يقع في أماكن معزولة من البلاد من دون أسوار ولا حراسة ولا ماء ولا شبكات صرف صحي، كل ذلك يُمسي عامل تنفير للمدرسين العاملين فيها وكذلك التلاميذ وأولياء أمورهم. إضافة إلى اشتراك القطاع المدرسي في كل من فرنسا و تونس تراجع الجاذبية ونقص المعلمين حيث تعاني المدارس الفرنسية و التونسية من شغور آلاف الوظائف سنويا بسبب تدني الرواتب مقارنة بالمستوى المعيشي والضغط المهني. و الطرفان يدعوان إلى زيادة الموارد والتمويل برصد ميزانيات كافية لقطاع التعليم الحكومي لتحسين ظروف الدراسة وإصلاح المدارس المتهاكلة و تعيين معلمين بدلاء فوراً لسدّ الشغورات التعليمية لضمان انتظام الدروس وعدم ضياع الحصص وتعديل الجداول الزمنية والمناهج لتخفيف من طول اليوم الدراسي الذي يمتد أحيانا حتى ساعات المساء وتقليل الضغط النفسي المرتبط بالامتحانات، فتشابه مشاكل التعليم و التمدد بين دولة فرنسا و تونس له ما يبرره، فالجميع يصوغ من حلوله ومعالجته من فكر واحد، فالمشكلة واحدة والأزمة واحدة... فلا بد أن يكون الحل واحدا.

أزمة التعليم في الغرب من أزمة حضارته

إنّ جوهر الفعل التربوي التعليمي ورجاه التي يدور عليها هو الثقافة، ومما لا شكّ فيه أنّ ثقافة الأمم هي العمود الفقري

اندلعت مظاهرات تلاميذ المدارس الثانوية في فرنسا - والتي انطلقت شرارتها في سبتمبر-نتيجة تراكم مشكلات هيكلية وتدهور في قطاع التعليم الحكومي. وقد بدأت الحركة الاحتجاجية في منطقة باريس ثم اتسعت لتشمل مئات الثانويات والجامعات في مختلف أنحاء البلاد.

و من أبرز أسباب هذه الاحتجاجات والمطالب التي يرفعها التلاميذ هي النقص الحاد في المدرسين حيث يعاني النظام التعليمي من غياب مستمر للمعلمين وصعوبة تعويضهم، مما يؤدي إلى إلغاء حصص دراسية لأسابيع وتأخر المناهج. إضافة إلى تدهور البنية التحتية للمدارس أين يشكو الطلاب من إهمال صيانة المياني المدرسية، واكتناظ الفصول، وظهور مشكلات مثل تسرب المياه، ونقص التدفئة، وسوء النظافة و عدم جاهزية المدارس لموجات الحر وغياب وسائل التهوية والتكييف المناسبة داخل الفصول. دون أن ننسى الإشارة إلى أزمة منصة القبول الجامعي حيث أثارت هذه المنصة الرقمية المخصصة للتوجيه والالتحاق بالجامعات ضغطاً نفسياً كبيراً وقلقاً لدى طلاب الثانويات؛ حيث يرى الكثيرون أنها تفتقر إلى الشفافية وتكرس الفوارق الاجتماعية والجغرافية في حسم فرص الانتقال إلى التعليم العالي.

وقد زادت حدة المواجهات والتوترات بعد استخدام قوات مكافحة الشغب للغاز المسيل للدموع، وتسجيل إصابات في صفوف التلاميذ والقاصرين، مما أضاف بعداً حقوقياً للاحتجاجات.

بين المدارس الفرنسية و المدارس التونسية

واللفت للنظر هو أنّ أوضاع المدارس في فرنسا إلى تشبه حدّ كبير أوضاع مدارسنا في تونس حيث بنية تحتية مهترئة

بمجرد تبديل الأشخاص، وإنما بتغيير الأساس الذي بُني عليه الحياة. الإسلام ترياق كافٍ شافٍ

إن الأمة التي تحمل عقيدة الإسلام لا ينقصها منهجٌ تستورده من الشرق أو الغرب، ولا تحتاج إلى البحث عن وصفاتٍ بشرية متناقضة لتحدد بها طريقها.

قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعَمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3].

فالإسلام كاملٌ في أصوله، شاملٌ في أحكامه، قادرٌ على أن يقدم للأمة تصوراً متكاملًا للحياة.

والترياق الحقيقي لا يكون بتجميل الورم، ولا بتسكين الالتهاب، وإنما بإزالة أسبابه ومعالجة جذوره.

ولهذا فإن المطلوب ليس إسلاماً محصوراً في المسجد، ولا إسلاماً في المناسبات، ولا إسلاماً يُستدعى عند الأزمات ثم يُترك عند إدارة شؤون الحياة؛ بل أن يكون الإسلام حاضراً في واقع الأمة وفق أحكامه و حدوده

والخلاصة

إن واقع الأمة يحتاج إلى تشخيصٍ صادقٍ قبل أن يحتاج إلى شعاراتٍ جديدة.

فالأنظمة القائمة، بما تحمله من أفكار وتشريعات ومناهج متباينة، أنتجت أزماتٍ متراكمة، ولا يكفي تغيير الوجه لإزالتها.

أما الإسلام، فقد جاء من عند الله، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: 14].

فإذا كان الله هو الخالق، فهو أعلم بما يصلح خلقه، وإذا كان الإسلام وحياً من عنده، فإن العودة إليه ليست هروباً من الواقع، بل عودة إلى المنهج الذي ارتضاه الله لعباده.

الأنظمة القائمة أورامٌ والتهاباتٌ في جسد الأمة. والإسلام ترياقٌ كافٍ شافٍ، لا يعالج بعض الأعراض فحسب، بل يعيد بناء الحياة على أساسٍ من الوحي والحق والعدل.

بقلم يوسف الحباشي

و الشهادة خالق الكون و الإنسان و الحياة.

﴿قُلْ أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ ۚ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ ۚ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: 208].

فـ«كافة» تعني أن يكون الإسلام حاضراً في حياة المسلم حضوراً شاملاً، لا أن يُختزل في جانب دون آخر.

ولهذا كان الإسلام عقيدةً ينبثق عنها نظامٌ للحياة، وكانت أحكامه متعلقة بالعبادات والمعاملات والاقتصاد والقضاء والسياسة والعلاقات الاجتماعية وغيرها.

من أين يأتي الشفاء؟

إذا كان الداء هو الابتعاد عن منهج الله، فإن الشفاء يكون بالعودة إلى هذا المنهج.

قال تعالى: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: 82].

فالقرآن شفاءٌ ورحمة، وليس المقصود بالشفاء مجرد الشفاء الجسدي، بل يشمل شفاء القلوب والعقول من الانحراف، وشفاء المجتمع من الظلم والفساد عندما تُقام أحكام الله فيه.

تغيير الأشخاص لا يكفي

قد تتغير الحكومات، وتتبدل الأحزاب، وتتغير الشعارات، لكن إذا بقي الأساس الفكري والتشريعي نفسه، فإن كثيراً من الأزمات ستظل تعود بأشكال مختلفة.

فالقضية ليست فقط: من يحكم؟

بل أيضاً: بأي أساس يحكم؟ ومن أين يستمد التشريع؟ وما الغاية التي يسعى إليها المجتمع؟ وما المقياس الذي تُقاس به الأعمال والسياسات؟

قال الله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: 50].

وهنا يتضح أن المعالجة الجذرية لا تكون

إن حال الأمة الإسلامية اليوم ليس مجرد أزماتٍ متفرقة بل إن المتأمل في واقعها يرى خللاً أعمق من ذلك؛ خللاً أصاب طريقة التفكير، ونمط الحياة، والأساس الذي بُني عليه السياسة والاقتصاد والاجتماع والحكم و طريقة العيش.

لقد أصبحت الأنظمة القائمة بمثابة أورام والتهاباتٍ في جسد الأمة؛ بعضها ظاهرٌ للعيان، وبعضها مستترٌ تحت عناوينٍ براقّة، لكنها في النهاية تُبقي الأمة بعيدة عن مصدر عزتها وقوتها: الإسلام الذي أنزله الله ليكون منهج حياة.

الداء ليس في الأعراض وحدها

عندما يعاني الإنسان من مرضٍ خطير، فإن معالجة الأعراض دون معالجة أصل المرض لا تؤدي إلى الشفاء. وكذلك حال الأمة؛ فالفقر والبطالة والفساد والتبعية والاضطراب السياسي والتفكك الاجتماعي ليست كلها أمراضاً منفصلة، وإنما هي في جانب كبير منها نتائج لخللٍ في الأساس الذي ثدار به الحياة.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾

و قال عز من قائل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

وقال سبحانه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨].

فالأنظمة العلمانية المتوحشة القائمة بالبلاد الإسلامية اختارت غير شريعة الله قانونا و دستورا للحياة و استندت على غير الله و والت الكفار المستعمرين و سلمت في ثرواتنا و أموالنا و اتبعت أهواء الناس فنراها تزداد فقرا و هوانا على من والته .

و الله تعالى يقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾

فلم تترك الإسلام منفصلا عن الحياة فحسب بل حاولت تنقيحه حتى يكون حكما فيما تحتاجه وفق رؤيتها فيكون مسكنا لبعض الآلام و كأنهم أعلم من عالم الغيب

الأمة لا ينهضها كثرة المتحدثين عن الإسلام وإنما ينهضها من امتلأت قلوبهم بالإسلام

إن المسلم لا يبلغ حقيقة الإيمان حين يعرف أسماء الله الحسنى، وإنما حين يرى آثارها في حياته، فيتعلق قلبه بالرحمن في الشدة، ويأنس بالحكيم عند القضاء، ويرجو الكريم عند التقصير، ويطمئن إلى العدل عند البلاء.

عندها تتحول العقيدة من الألفاظ محفوظة إلى حياة نابضة، ومن معلومات متفرقة إلى شعور دائم يوجه الفكر، ويقود السلوك، ويثبت القدم.

فالأمة لا ينهضها كثرة المتحدثين عن الإسلام، وإنما ينهضها رجال ونساء امتلأت قلوبهم بالإسلام، حتى صار هو الشعور الذي يحكم أفكارهم، والميزان الذي يزنون به الحياة، والنور الذي

يسيرون به بين الناس. وما أوجنا في هذا الزمن إلى إيمان لا يتغير بتغير الظروف، ولا يضعف أمام المغريات، ولا ينكسر أمام المحن؛ لأنه متصل بالله اتصال القلب بربه، لا اتصال الذاكرة بمعلوماتها. فإذا بلغ المؤمن هذه المنزلة، أصبح القرآن ربيع قلبه، وأصبحت العبادة راحته، وصار الإسلام حياته كلها، لا جزءاً من حياته.

وهنا تبدأ رحلة الاستخلاف الحق؛ لأن الله تعالى لا يستخلف أمة تحفظ دينها بألسنتها، وإنما يستخلف أمة يسري الإيمان في قلوبها، فتتحرك به، وتضحي من أجله، وتصبر عليه، حتى يصبح الإسلام روحها التي تحيا بها، ورسالتها التي تمضي بها إلى الناس.

